

بمناسبة اليوم العالمي لعدم التسامح مطلقاً مع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

6 فبراير 2022

نحتفل باليوم العالمي لعدم التسامح مطلقاً مع بتر وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في يوم 6 فبراير 2022 والسودان يواجه العديد من التحديات والمتغيرات على الصعيد السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي ومع هذه المتغيرات تظل حقوق الأطفال وحمايتهم وصونها ثوابت لا تتأثر بمجريات الأحداث ويظل الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان كما جاء في المادة 2/42 من الإعلان الدستوري والتأكيد على الإلتزام بكل المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها السودان .

في هذا اليوم وتحت شعار :: بلا تسرع ونطبق ١٤١ تجدد الدولة التزامها بالعمل على الإيفاء بحقوق الطفلات وتعزيز حماية تلك الحقوق وتجاوز كافة التحديات لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى الذي يتأتى بالتنسيق والعمل مع كل مؤسسات الدولة الاتحادية والولائية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية

إن إنهاء هذه الممارسة الضارة واجب مقدم لحماية نساء وطفلات السودان.

وقد جاء منع وتجريم بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في يوم 10/يوليو/2020 بعد إجازة التعديلات المتنوعة للقانون الجنائي 1991 تعديل المادة (141) (تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى)، الأمر الذي أدى إلى بروز ضرورة ملحة إلى المزيد من الجهود لتفعيل المادة (141) عبر عدد من الأنشطة ضمن خارطة طريق وخطة تشغيلية تشمل على أنشطة متكاملة بما فيها من حملات رفع الوعي المجتمعي بتجريم الممارسة وتقبل ذلك الأمر من أجل حماية الطفلات بالإضافة إلى دعم قنوات وآليات العمل الصحي والاجتماعي والإعلامي مع استصحاب التجارب المختلفة وتطوير المداخل واستهداف كل المجموعات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع والتأكيد على أن هذه الممارسة هي عنف لن نسمح باستمراره وانتهاك لحقوق الإنسان لما يسببه من أذى نفسي وصحي واجتماعي وقد حان الوقت لتفعيل الإرادة السياسية حشداً وتنفيذاً للخطة القومية لإنهاء بتر/تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (2021 - 2031) وكذلك عبر التخلي عن الممارسة دعماً للحملات الكبيرة التي انتظمت المجتمعات عبر الحقب المختلفة وتوجت بمبادرة سليمة القومية .

نطلق اليوم إعلاناً عبر الشراكة الراسخة بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني مع الحملات الرسمية وتحت مظلة الإرادة السياسية للدولة أن نعمل سوياً من أجل سودان خالي من بتر وتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ولنسرع خطواتنا نحو تطبيق قانون منع وتجريم هذه الممارسة ومراجعة وتفعيل السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة، مستصحبين كل الحملات ذات الصلة في مجالات الصحة والتعليم والمجالات القانونية والعرقية والإعلام مثنين غالباً مجهودات التخلي الجماعي والفردى عن هذه الممارسة لحفظ بناتنا سليمات وحماية الطفلات والنساء من هذا الانتهاك.